

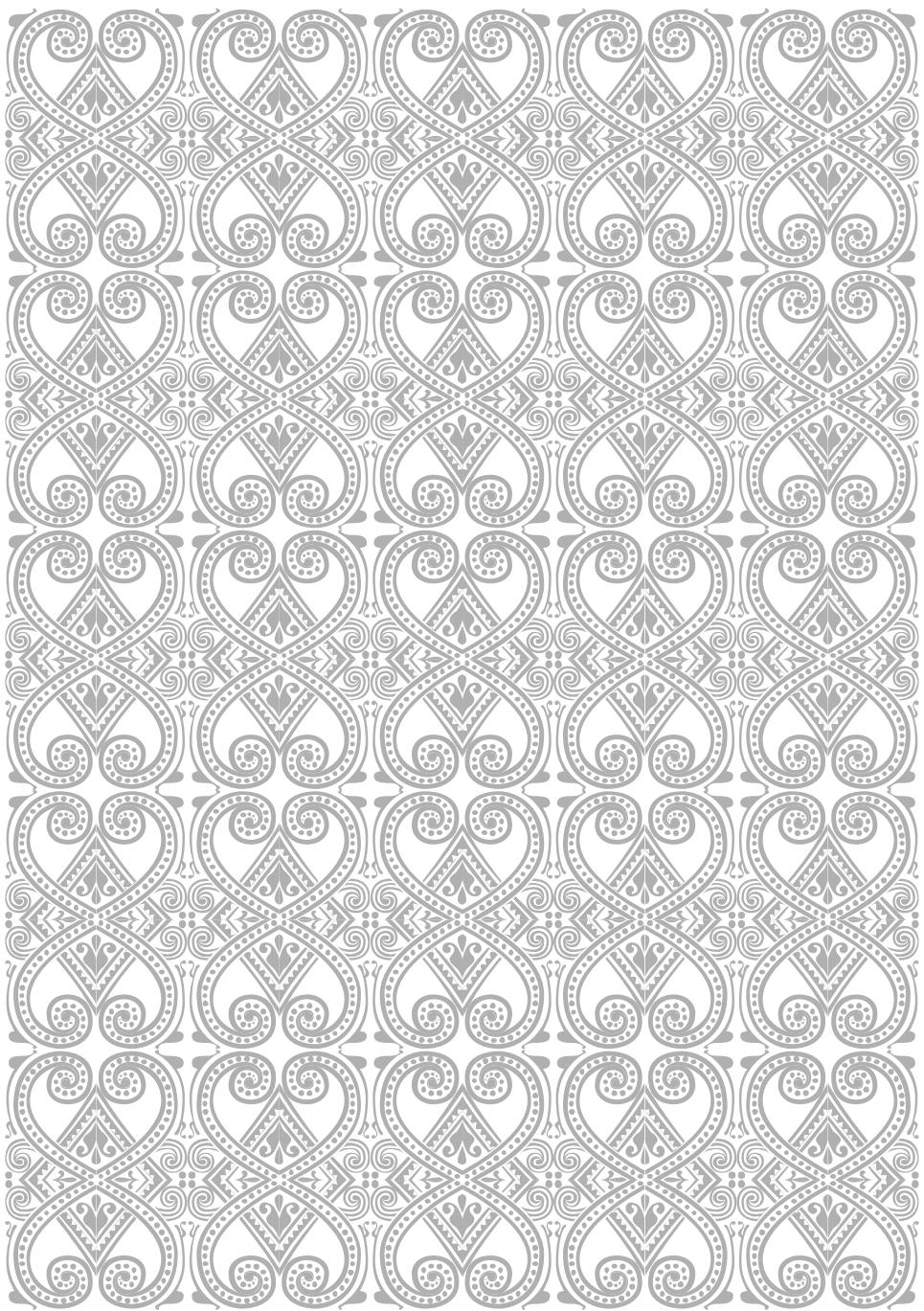
قواعد الأصول الفقهية

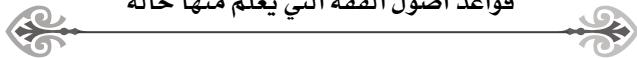
التي يعلم منها حاله

المطبوع قدِيمًا باسم «مَجْمُوعُ الْأُصُولِ»

تصنيف
إمام جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن حسن بن أحمد
ابن عبد الهادي المقدسي الحنبلي
الشهير بابن المبرد
(ت: ٩٠٩ هـ)
رحمة الله

تحقيق
محمد بن مهدي العجمي
عضو هيئة التدريس بجامعة الكويت





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بَابُ قَوَاعِدِ أُصُولِ الْفِقَهِ الَّتِي يُعْلَمُ مِنْهَا حَالُهُ

الْأُصُولُ الْمُتَفَقُ عَلَيْهَا أَرْبَعَةُ ، وَهِيَ :

* الْكِتَابُ .

* وَالسُّنْنَةُ .

* وَالإِجْمَاعُ .

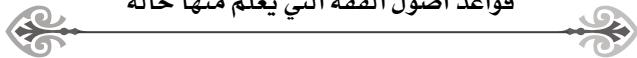
* وَالْقِيَاسُ .

وَالْمُخْتَلَفُ فِيهَا سَتَةٌ :

* شَرْعٌ مَنْ قَبَلَنَا .

* وَالاِسْتِحْسَانُ .





* والاسْتِضْلَاحُ.

* والاسْتِضْحَابُ.

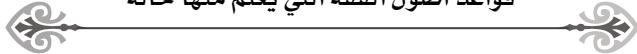
* والاسْتِقْرَاءُ.

* ومَذَهَبُ الصَّحَابِيِّ.



قواعد أصول الفقه التي يعلم منها حاله





وَيَشْتَرِكُ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ فِي النَّسْخِ

وَهُوَ رَفْعٌ لِلْحُكْمِ التَّابِتِ بِخَطَابٍ مُتَقَدِّمٍ بِخَطَابٍ
مُتَرَاخٍ عَنْهُ.

وَيَجُوزُ إِلَى غَيْرِ بَدَلٍ.

وَإِلَى بَدَلٍ.

وَبِأَثْقَلٍ.

وَأَخْفَّ.

وَالْتَّلَاوَةُ دُونَ الْحُكْمِ.

وَعَكْسِهِ.

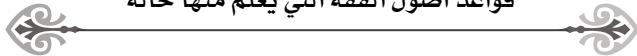
وَكُلُّ مِنَ الْكِتَابِ وَمُتَوَاتِرِ السُّنَّةِ وَآحَادِهَا بِمِثْلِهِ.

وَالسُّنَّةُ بِالْكِتَابِ.

وَالْكِتَابُ بِمُتَوَاتِرِهَا دُونَ آحَادِهَا.

قواعد أصول الفقه التي يعلم منها حاله





وَلَا يُعْرَفُ النَّسْخُ بِدَلِيلٍ عَقْلِيٍّ وَلَا قِيَاسٍ ، بَلْ :

* بِالنَّقلِ .

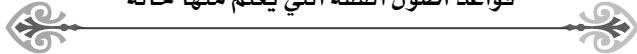
* وَبِدَلَالَةِ الْلُّفْظِ .

* أَوْ بِتَارِيخِ .

* أَوْ مَوْتِ رَاوِي أَحَدِهِمَا قَبْلَ إِسْلَامِ الْآخَرِ .







ويشتريكان في الأمر

وهو استدعاه إيجاد الفعل بالقول أو ما قام مقامه.

ولا يشترط في كون الأمر أمراً إرادته.

وله صيغة تدل عليه.

وترد صيغة (افعل) لأكثر من عشرين معنى.

والامر المجرد عن القراءين يقتضي الوجوب.

وبعد الحظر للاباحة.

وإذا صرف عن الوجوب احتج به للنذب.

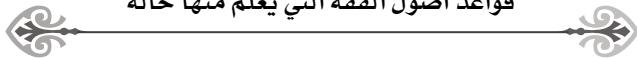
ومطلق لا يقتضي التكرار.

ومع ذلك على علة يتكرر بتكررها.

ومقتضى الأمر المطلق الفور.

والامر بالشيء نهي عن ضدته.





والنَّهْيُ عَنِ الْأَمْرِ بِأَحَدٍ أَضَادَهُ .

وَالْأَمْرُ بِالْأَمْرِ بِالشَّيْءِ لَيْسَ أَمْرًا بِهِ .

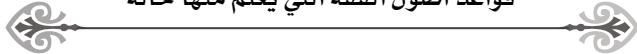
وَالْأَمْرُ لِجَمَاعَةٍ يَقْتَضِي وُجُوبَهُ عَلَيْهِمْ .

وإِذَا تَوَجَّهَ إِلَى وَاحِدٍ مِّنْ صَحَابَيٍّ أَوْ غَيْرِهِ تَنَاؤلَ
غَيْرَهُ ؛ حَتَّى نَفْسَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ .

وَالْأَمْرُ لِهِ يَتَنَاؤلُ غَيْرَهُ مَا لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى التَّخْصِيصِ .







ويشتركان في التَّهِيٍّ

وهو ضِيدُ الْأَمْرِ .

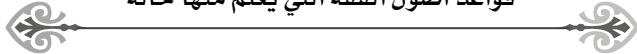
والنَّهِيُّ عَنِ الشَّيْءِ لِعِينِهِ يَقْتَضِي فسادَهُ ، وكذا النَّهِيُّ

عَنِهِ لَوْصِفِهِ .

ويقتضي الفَورُ والدَّوَامُ .







ويُشْتَرِكَانِ في العَامِّ

وهو اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى جَمِيعِ أَجْزَاءِ مَاهِيَّةِ مَذْلُولِهِ.

والخَاصُّ، وَهُوَ ضِدُّهُ.

ويُنْقَسِمُ اللَّفْظُ إِلَى:

* ما لا أَعْمَمَ مِنْهُ.

* وما لا أَخْصَصَ مِنْهُ.

* وما بَيْنَهُما.

وَلَهُ صِيغَةٌ.

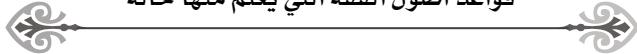
و(مَنْ) لَمْ يَعْقِلْ.

و(مَا) لَمَا لَا يَعْقِلْ.

و(أَيْنَ) لِلْمَكَانِ.

و(مَتِىٰ) لِلْزَّمَانِ.





وَتَعْمُ (مَنْ) وَ(أَيْ) الْمُضَافَةُ إِلَى الشَّخْصِ
ضَمِيرَهُمَا ؛ فَاعِلًا كَانَ أَوْ مَفْعُولًا .

وَالْمَوْصُولَاتُ تَعْمُ .

وَالْجُمُوعُ الْمُعَرَّفَةُ تَعْرِيفَ جِنْسٍ .

وَالْجُمُوعُ الْمُضَافَةُ .

وَأَسْمَاءُ التَّأكِيدِ .

وَاسْمُ الْجِنْسِ الْمُعَرَّفُ تَعْرِيفَ جِنْسٍ .

وَالْمُفْرَدُ الْمُحَلَّ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ .

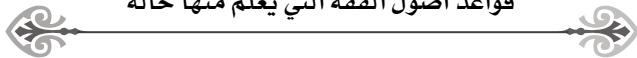
وَالْمُفْرَدُ الْمُضَافُ .

وَالنَّكِرَةُ الْمَنْفِيَةُ .

وَالنَّكِرَةُ فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ .

وَالْعَامُ بَعْدَ التَّخْصِيصِ حَقِيقَةٌ .





والعامُ بعْدَ التَّخْصِيصِ بِمُبَيِّنٍ حُجَّةٌ.

والواردُ علَى سَبَبٍ خاصٌّ؛ العِبْرَةُ بِعُمُومِ الْلَّفْظِ،
لَا بِخُصُوصِ السَّبَبِ.

وَدَلَالَةُ الإِضْمَارِ عَامَّةٌ.

وَالْفِعْلُ الْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولٍ يَعْمُمُ مَفْعُولَاتِهِ.

وَالْفِعْلُ لَا يَعْمُمُ أَقْسَامَهُ وَجِهَاتِهِ.

وَالْمَفْهُومُ لَهُ عُمُومٌ.

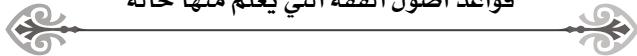
وَجَمْعُ الرِّجَالِ لَا يَعْمُمُ النِّسَاءَ، وَلَا بِالْعَكْسِ.

وَيَعْمُمُ (النَّاسُ) وَنَحْوُهُ.

وَنَحْوُ (فَعَلُوا) وَ(الْمُسْلِمِينَ) مِمَّا يُغَلِّبُ فِيهِ الْمُذَكَّرُ
يَعْمُمُ النِّسَاءَ تَبَعًاً.

وَالْخَطَابُ العامُ كـ(النَّاسِ) وـ(الْمُؤْمِنِينَ) يَتَناولُ
الْعَبِيدَ.





والْتَّخْصِيصُ

قَصْرُ الْعَامِ عَلَى بَعْضِ أَجْزَائِهِ.

وَهُوَ جَائزٌ؛ خَبَرًا كَانَ أَوْ أَمْرًا أَوْ نَهْيًا.

وَتَخْصِيصُ الْعَامِ إِلَى أَنْ يَبْقَى وَاحِدًا جَائزٌ.

وَهُوَ مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ.

: الْمُتَّصِلُ

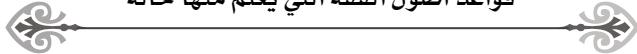
* الْإِسْتِثْنَاءُ.

* وَالشَّرْطُ.

* وَالغَايَةُ.







فلاستثناء

إِخْرَاجُ بَعْضِ الْجُمْلَةِ بِ(إِلَا) وَمَا قَامَ مَقَامَهَا ؛ مِنْ:
غَيْرِ، وَسُوئِ، وَعَدَا، وَلَيْسَ، وَلَا يَكُونُ، وَحَاشَا،
وَخَلَا، مِنْ مُتَكَلِّمٍ وَاحِدٍ.

وَلَا يَكُونُ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ.

وَيَجُوزُ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْمَخْلُوقَيْنِ .

وَشَرْطُهُ:

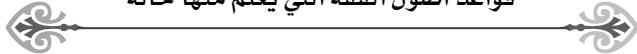
* الاتصال لفظاً أو حكمًا.

* وَنِيَّتُهُ .

* وَلَا يَصْحُ إِلَّا نُطْقاً.

وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهُ .





واستثناءُ الْكُلِّ باطِلٌ.

وكذلك الأكثُرُ.

ويَصْحُ في الأقلِ.

وإذا تَعَقَّبَ جُمْلًا مُتَعَاطِفَةً عادَ إِلَى جَمِيعِهَا.

وهو مِنَ النَّفْيِ إِثْبَاتٌ.

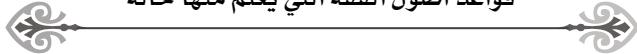
وَمِنَ الإِثْبَاتِ نَفْيٌ.

والشَّرْطُ مُخَصَّصٌ.

والتَّخْصِيصُ بِالصَّفَةِ وَالغَايَةِ كَا لاستثناءٍ.







وَأَمَّا التَّخْصِيصُ بِالْمُنْفَصِلِ

فَيَجُوزُ بِالْعَقْلِ ، وَالنَّصْ ، وَالحِسْ ، سواءً كَانَ الْعَامُ
كِتَابًا أَوْ سُنَّةً ، مُتَقَدِّمًا أَوْ مُتَأَخِّرًا .

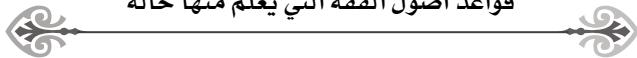
وَالإِجْمَاعُ مُخَصَّصٌ .

وَيُخَصُّ الْعَامُ بِالْمَفْهُومِ .

وَيُخَصُّ الْعَامُ بِالْقِيَاسِ .







ويَشْتَرِكَانِ فِي الْمُطْلَقِ وَالْمُقَيَّدِ

وَالْمُطْلَقُ مَا تَنَاوَلَ وَاحِدًا غَيْرَ مُعَيَّنٍ بِاعتبارِ حَقِيقَةٍ
شَامِلَةٌ لِجِنْسِهِ.

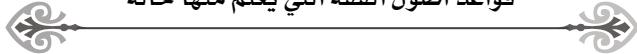
وَالْمُقَيَّدُ مَا تَنَاوَلَ مُعَيَّنًا أَوْ مَوْصُوفًا بِزَائِدٍ عَلَى حَقِيقَةٍ
جِنْسِهِ.

وَإِذَا وَرَدَ مُطْلَقٌ وَمُقَيَّدٌ وَاخْتَلَفَ حُكْمُهُمَا لَمْ يُحْمَلْ
أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ.

وَإِنْ لَمْ يَخْتَلِفْ حُمْلَهُ.







ويَشْتَرِكَانِ فِي الْمُجْمَلِ وَالْمُبَيِّنِ

وَالْمُجْمَلُ الْلَّفْظُ الْمُتَرَدِّدُ بَيْنَ مُحْتمَلَيْنِ فَصَاعِدًا
عَلَى السَّوَاءِ.

وَهُوَ إِمَّا فِي الْمُفَرِّدِ؛ كَالْقَرْءُ، أَوْ فِي الْمُرَكَّبِ.

وَلَا إِجْمَالٌ فِي إِضَافَةِ التَّحْرِيمِ إِلَى الْأَعْيَانِ.

وَالْمُبَيِّنُ يُقَابِلُ الْمُجْمَلَ.

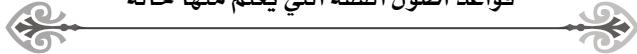
وَالْفِعْلُ يَكُونُ بَيَانًاً.

وَيَجُوزُ كُونُ الْبَيَانِ أَضْعَافًا.

وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ.







ويشتَرِكُانِ في المَفْهُومِ

وهو مَفْهُومٌ مَوْافِقٌ؛ بِكُونِهِ مُوافِقًا لِلْمَنْطُوقِ
فِي الْحُكْمِ، وَمَفْهُومٌ مُخَالِفٌ؛ بِكُونِهِ مُخَالِفًا.

وَمَفْهُومُ الْمُوافَقَةِ حُجَّةٌ.

وَدَلَالُتُهُ لَفْظِيَّةٌ.

وَشَرْطُ الْعَمَلِ بِمَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ أَلَا تَظْهَرَ أَوْلَوِيَّةً
وَلَا مُسَاوَةً.

وَهُوَ أَقْسَامٌ:

* مَفْهُومُ الصَّفَةِ.

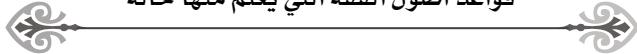
* وَمَفْهُومُ الشَّرْطِ.

* وَمَفْهُومُ الْغَايَةِ.

* وَمَفْهُومُ الْعَدَدِ.

* وَمَفْهُومُ الْلَّقِبِ.





ويشتريكان في النص

وهو الصريح في المعنى.

والظاهر

وهو ما احتملَ معنيين وكان في أحدهما أظهرُ.

واليقين

وهو الاعتقادُ الجازمُ.

والمتردّدُ بين شيئين؛ الراجحُ: ظنٌ، والمرجوحُ: وَهُمْ، والمساوي: شُكٌ.

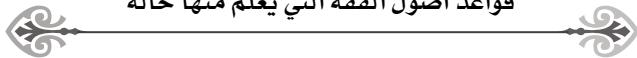
ويشتريكان في المشترك

بكونِ الاسمِ الواحدِ لمسَمَيْنِ.

والمتراضي

بأن يختلف الاسمُ ويتفقُ المعنى.





وَيَشْتَرِكَانِ فِي الْحَقِيقَةِ

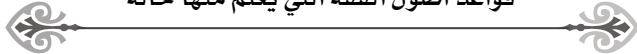
باستعمال اللُّفْظِ فِي وَضْعٍ أَوْلَ، وَهِيَ لُغَوَيَّةٌ،
وَعُرْفَيَّةٌ، وَشَرِيعَيَّةٌ.

وَالْمَجَازِ

وَهُوَ الْلُّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ وَضْعٍ أَوْلَ عَلَى وَجْهِ
يَصِحُّ، وَلَا بُدَّ مِنَ الْعَلَاقَةِ.







ويشتراكان في الألفاظ

ف(الواو) لمُطْلَقِ الجَمْعِ ، لا لِتَرْتِيبٍ ، ولا مَعِيَّةٌ.

و(الفاء) للتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ ؛ في كل شيء بحسبه.

و(من) لابتداء الغَايَةِ ، والتَّبَعِيسِ ، والتَّبِيَّنِ .

و(إلى) لانتهاء الغَايَةِ ، وابتداء الغَايَةِ داخِلٌ ، لا ما
بعدها .

و(على) للاستعلاءِ .

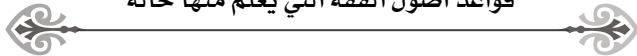
و(في) للظَّرفِ .

و(اللام) للْمِلْكِ ، والاستحقاقِ .

(وَثُمَّ) للتَّرْتِيبِ .

و(حتى) لانتهاء الغَايَةِ .



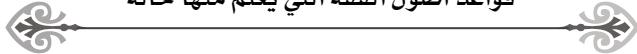


ويشتركان في الشّوادرِ

وهو خبر جماعةٍ يمتنع تواطؤهم على الكذبِ .







ويَخْتَصُ الْكِتَابُ بِأَحْكَامٍ؛ مِنْهَا:

أَنَّهُ مَا نُقِلَّ بَيْنَ دَفَّتِي الْمُصْحَفِ تَوَاتِرًا.

وَهُوَ مُعْجِزٌ فِي لَفْظِهِ، وَنَظْمِهِ، وَمَعْنَاهُ.

وَفِي بَعْضِ آيَةٍ إِعْجَازٌ.

وَمَا لَمْ يَتَوَاتِرْ لِيْسْ بِقُرْآنٍ.

وَالبِسْمِلَةُ آيَةٌ مِنْهُ.

وَبَعْضُ آيَةٍ فِي النَّمْلِ.

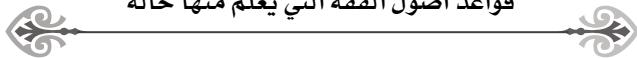
وَلَيْسَ مِنَ الْفَاتِحةِ.

وَالْقِرَاءَاتُ السَّبْعُ مُتَوَاتِرَةٌ.

وَمَا صَحَّ مِنَ الشَّاذِّ وَلَمْ يَتَوَاتِرْ لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ بِهِ.

وَهُوَ حُجَّةٌ.





وفي القرآن المُحْكَمُ، والمُتَشَابِهُ.

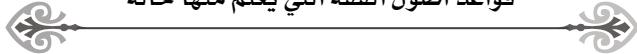
وليس فيه ما لا معنى له.

وفيه ما لا يفهُمُ معناه إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى.

ولا يجوز تفسيره برأي واجتهاد، ولا بمقتضى اللغة.







وَتَخَصُّ السُّنَّةُ بِأَحْكَامٍ

وهي ما نُقلَ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْلًا أو فِعْلًا أو إقرارًا.

وللخَبَرِ صيغةٌ تَدْلُّ بِمُجَرَّدِها عليه.

وهو ما دخله الصَّدْقُ والكَذِبُ.

وغيره إنشاءً وتَنبِيَّهُ، ومن التنبية: الأمر، والنَّهْيُ، والاستفهامُ، والتَّمَنِّي ، والترَّجِّي ، والقسمُ، والنَّداءُ.

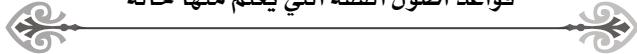
ومن السُّنَّةِ المُتَواتِرُ، والأحادِيْد؛ وهو ما عدا المتواتر، ولو زادت نَقلُتُهُ على ثلاثةٍ.

ويُشترط للرَّاوي:

* العَقْلُ.

* والبُلوغُ.





* والإسلامُ.

* والعَدْلَةُ.

ولا يُشترطُ:

* ذِكْرِيَتُهُ.

* ولا فِقْهُهُ.

* ولا عَدَاؤَهُ.

* ولا قَرَابَةً.

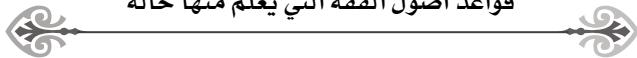
* وبصْرٌ وسَمْعٌ.

والصَّحَابَةُ عُدُولٌ.

وهو مَنْ رَأَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مُسْلِمًا أو اجتمع به ولم يَرَهُ لِعَلَّةٍ.

وأعلى مقام الرّواية قراءةُ الشّيخ، ثم قراءته على الشّيخ في معرض الإخبار ليزوي عنْهُ.





ولرواية الصحابة الفاظُ:

* سَمِعْتُ وَحَدَّثَنِي وَأَخْبَرَنِي وَأَنْبَأَنِي وَشَافَهَنِي .

* ثُمَّ قال .

* ثُمَّ أَمَرَ أو نَهَى ، وَأَمْرَنَا أو نَهَانَا .

* ثُمَّ مِنَ السُّنَّة ، أَوْ جَرَتْ ، أَوْ مَضَتْ ، أَوْ كُنَّا نَفْعَلُ ،
أَوْ كَانُوا يَفْعَلُون ؛ إِنْ أُضِيفَ إِلَى زَمْنِ النُّبُوَّةِ فُحْجَةٌ .

وَغَيْرُ الصَّحَابَةِ يَقُولُ : سَمِعْتُ ، وَحَدَّثَنِي ، وَأَخْبَرَنِي ،
وَسَمِعْتُهُ ، وَقَرَأْتُ ، وَأَنْبَأَنَا ، وَحَدَّثَنَا .

ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ الإِجازَةُ ، وَهِيَ أَقْسَامٌ :

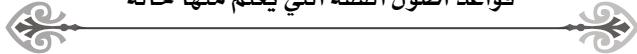
إِجازَةٌ مُعَيْنٌ لِمُعَيْنٍ .

وَلِمُعَيْنٍ بِغَيْرِ مُعَيْنٍ .

وَتَجُوزُ لِمَوْجُودٍ ، وَلِمَعْدُومٍ تَبَعًا لِمَوْجُودٍ .

وَلَا تَجُوزُ لِمَعْدُومٍ .





والوِجَادَةُ مَا وَجَدَهُ بِخَطْهِ؛ لَا يَرْوِي بِهَا، بَلْ يَقُولُ:
وَجَدْتُ.

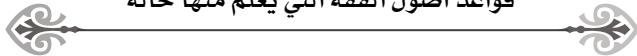
وَإِنْكَارُ الشَّيْخِ غَيْرُ قَادِحٍ فِي رِوَايَةِ الْفَرْعِ.
وَالزِّيَادَةُ مِنَ الثَّقَةِ مَقْبُولَةٌ؛ لِفَظِيَّةٍ كَانَتْ أَوْ مَعْنَوَيَّةً.
وَحَذْفُ بَعْضِ الْخَبَرِ جَائِزٌ إِلَّا فِي الْغَايَا وَالْإِسْتِشَاءِ
وَنَحْوِهِمَا.

وَتَجُوزُ رِوَايَةُ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى.

وَيُقْبَلُ مُرْسَلُ الصَّحَابِيِّ.







والحُكْمُ الشَّرِيعيُّ

مُقتضى خطاب الشرع المتعلق بفعال المكلفين
بالاقتضاء أو التخيير أو الوضع.

ثم الخطاب إن اقتضى الفعل جزماً بإيجاب.

وإلا فندب.

أو الترک جزماً فحرام.

وإلا فكراهة.

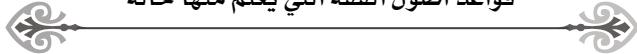
أو التخيير إباحة؛ فهي حكم شرعى.

والواجب ما ذم تاركه قصداً شرعاً.

وهو مرادٌ الفرض.

والأداء ما فعل في وقته.





والقضاء بعده.

والإعادة بعده فعله.

وفرض الكفاية واجب على الجميع.

ويسقط بفعل البعض.

وفرض العين أفضل منه.

والامر بوحدة خصال الكفارة مستقيمه.

والواجب واحد لا يعينه.

وال فعل في الموسوع جميعه أداء.

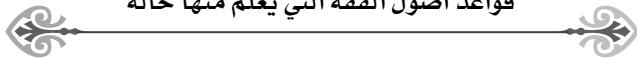
وتأخيره مع ظن مانع يحرم.

وإن بقي وفعله فاداء.

وما لا يتيم الوجوب إلا به ليس بواجب.

وما لا يتيم الواجب إلا به فهو واجب.





ويجوز تحريرُ واحدٍ لا يعْيِّنهِ.

ويجتمع في الشَّخْصِ ثوابُ وعِقابُ.

والنَّدْبُ ما أثَيَّبَ فاعِلُهُ ولم يُعَاقَبْ تارِكُهُ.

وهو مُرَادُ الْمُسْتَحَبِّ والْمَسْنُونِ.

والْمَكْرُوهُ ضِدُّهُ.

والمُبَاحُ ما استوى طرفاً.

وخطابُ الوضْعِ ما استُفِيدَ بِوَاسِطةِ نَصْبِ الشَّارِعِ
عَلَمًا مُعَرَّفًا لِحُكْمِهِ؛ لِتَعْذُرِ مَعْرِفَةِ خطابِهِ في كُلِّ وَقْتٍ.

ومنه العلةُ.

والْحِكْمَةُ.

والسَّبَبُ، وهو ما يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ العَدَمُ، ومنْ
وُجُودِهِ الْوُجُودُ.



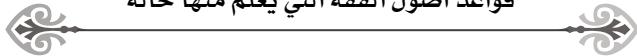
والشَّرْطُ ، وهو ما يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ العَدَمُ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ وُجُودٌ وَلَا عَدَمٌ .

وَالصَّحَّةُ فِي الْعِبَادَةِ وَقُوَّةُ الْفِعْلِ كافِيًّا فِي سُقُوطِ الْقَضَاءِ ، وَفِي الْمُعَامَلَاتِ تَرَتُّبُ أَحْكَامِهَا الْمُقصُودَةِ بِهَا عَلَيْهَا ، وَالْبُطْلَانُ وَالْفَسَادُ يُقَابِلُنَّهَا .

وَالْعَزِيمَةُ الْحُكْمُ التَّابِتُ بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ خَالٍ عَنْ مُعَارِضٍ رَاجِحٍ .

وَالرُّخْصَةُ مَا ثَبَتَ عَلَى خِلَافِ دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ لِمُعَارِضٍ رَاجِحٍ .





والأَصْلُ الثَّالِثُ الْإِجْمَاعُ

وهو اتّفاقٌ مُجتهدٍ العَصْرِ مِنْ هذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ
وفاتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَىٰ أَمْرٍ دِينِيٍّ .

وهو حُجَّةٌ قاطِعَةٌ .

وَلَا يُعْتَبِرُ اتّفاقٌ مَنْ سَيُوجَدُ .

وَلَا مُقَلِّدٌ .

وَلَا أُصُولِيٌّ ، أَوْ فُرُوعِيٌّ أَوْ نَحْوِيٌّ وَنَحْوِهِ .

وَلَا كافِرٌ مُتَأَوِّلٌ .

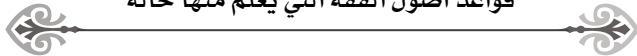
وَلَا فاسِقٌ .

وَلَا يَخْتَصُّ بِالصَّحَابَةِ .

وَلَا إِجْمَاعٌ مَعَ مُخَالَفَةٍ وَاحِدٍ ؛ كَاثِنَيْنِ وَثَلَاثَةِ .

وَالتَّابِعِيُّ الْمُجْتَهِدُ مُعْتَبِرٌ مَعَ الصَّحَابَةِ .





وإجماعُ أهْلِ الْمَدِينَةِ لِيُسْ بِحُجَّةٍ .

وقولُ الْخَلْفَاءِ الرَّاشِدِينَ مَعَ مُخَالَفَةِ مُجْتَهِدٍ صَاحِبِيٌّ
لِيُسْ بِإِجْمَاعٍ .

وَلَا يَنْعَقِدُ بِأَهْلِ الْبَيْتِ وَحْدَهُمْ .

وَلَا يُشْرِطُ عَدْدُ التَّوَاتِرِ .

وَلَا يُعْتَبِرُ لِإِجْمَاعٍ انْقِراصُ الْعَصْرِ .

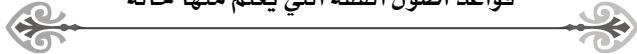
وَلَا إِجْمَاعٌ إِلَّا عَنْ مُسْتَنِدٍ .

وَيَتَبَتَّتُ الْإِجْمَاعُ بِنَقْلِ الْوَاحِدِ .

وَمُنْكِرُ الْإِجْمَاعِ الظَّنِيّْ لَا يَكْفُرُ .







الأصل الرابع القياس

وهو حَمْلُ فَرْعٍ عَلَى أَصْلٍ فِي حُكْمٍ لِجَامِعٍ بَيْنَهُمَا .
وأركانهُ:

* الأَصْلُ .

* وَالْفَرْعُ .

* وَحُكْمُ الْأَصْلِ .

* وَالْوَصْفُ الْجَامِعُ .

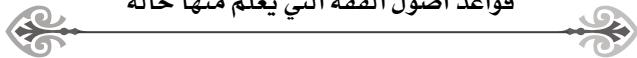
وَيُشَرِّطُ أَنْ تُسَاوِيَ عِلْمُ الْفَرْعِ عِلْمَ الْأَصْلِ ظَنًا .

وَمِسَاوَاهُ حُكْمِهِ حُكْمَهُ .

وَالْقِيَاسُ جَلِيلٌ وَخَفِيفٌ ; الْجَلِيلُ : مَا قُطِعَ فِيهِ بِنَفْيِ
الفارقِ .

وَيَجُوزُ التَّعْبُدُ بِالْقِيَاسِ عَقْلًا .





والاجتهادُ

بَذْلُ الجُهْدِ فِي تَعْرِفِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ .

وَالْمُجْتَهِدُ مَنْ صَلَحَ لِذَلِكَ ؛ بَأْنَ يَعْرِفُ :

مِنَ الْكِتَابِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَحْكَامِ .

وَمِنَ السُّنَّةِ الصَّحِيحَ مِنَ السَّاقِيمِ .

وَالنَّاسِخَ وَالْمَنْسُوخَ مِنْهُمَا .

وَالإِجْمَاعَ .

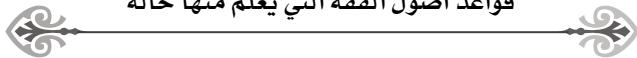
وَمِنَ النَّحْوِ وَاللُّغَةِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا ؛ مِنْ نَصٍّ وَظَاهِرٍ

وَمُجْمَلٍ ، وَحَقِيقَةٍ وَمَجَازٍ ، وَعَامٌ وَخَاصٌ ، وَمُطْلَقٌ وَمُقَيَّدٌ .

وَلَا يَكْفِي مَعْرِفَةُ الْفُرُوعِ فَقَطْ .

وَلَا الأُصُولُ .





وَلَا يُشْرِطُ عِدَالَتُهُ، وَلَا حِفْظُهُ الْقُرْآنَ.

وَيَسْجَزُ الاجْتِهادُ.

وَالْمُصِيبُ فِي الْمَسَائِلِ الظَّنِيَّةِ وَاحِدٌ.

وَنَافِي مِلَّةِ الْإِسْلَامِ مُخْطَئٌ آثِيمٌ كَافِرٌ.

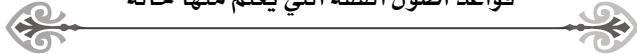
وَتَعَادُلُ دَلِيلَيْنِ قَطْعَيَّيْنِ بَاطِلٌ، وَكَذَا ظَنَّيَّيْنِ.

وَلَا يَسُوغُ لِلْمُجْتَهِدِ الْفَتَوَى فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ بِقَوْلَيْنِ
مُتَضادَيْنِ، بَلْ فِي وَقْتَيْنِ.

وَمَذَهَبُهُ آخِرُهُمَا إِنْ عُلِمَ التَّارِيخُ، وَإِلا فَأَشَبَّهُمَا
بِقَوَاعِدِهِ وَأُصُولِهِ، وَأَقْرَبُهُمَا إِلَى الدَّلِيلِ.







والتشقّيليدُ

قبول قول الغير من غير حجّةٍ.

ويجوز في الفروع.

لا في الضروريات الدينية والأحكام الأصولية الكلية.

ولا يجوز للمجتهد.

ويلزم تكرار النّظر عند تكرار الواقع.

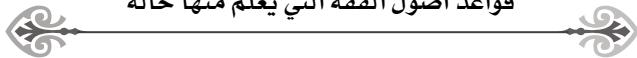
ولا يجوز الفتيا والحكم إلا من مجتهد.

ويجوز من المفضول مع وجود الفاضل.

ولا يلزم العامي التمذهب.

وعلى المجتهد أن يعمل بِمُوجَب اعتقاده فيما له وعليه.





وله ردُّ الفتوى وثُمَّ غَيْرُهُ أَهْلُ، وَإِلَّا لَزِمَّهُ.

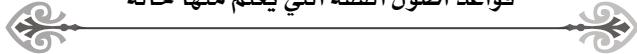
وَلَا يَلْزُمُهُ جوابٌ مَا لَمْ يَقُعْ.

وَمَا لَا يَنْفَعُ السَّائِلُ، أَوْ لَا يَحْتَمِلُهُ.

وَلَا يَجُوزُ إِطْلَاقُ الفتوى فِي اسْمٍ مُشْتَرِكٍ.







وَمَا تَرَجَحَ قُدْمَ

وَيُرِجَحُ مُتَوَاتِرٌ عَلَىٰ آحَادٍ .

وَمُسْنَدٌ عَلَىٰ مُرْسَلٍ .

وَمُتَصِّلٌ عَلَىٰ مُنْقَطِعٍ .

وَبِثِقَةٍ وَعِلْمٍ، وَوَرَاعٍ، وَضَبْطٍ، وَكُونِهِ صاحبَ
الْقِصَّةِ أوْ مُبَاشِرًا لَهَا أوْ مُشَافِهًّا .

وَنَصٌّ عَلَىٰ ظَاهِرٍ .

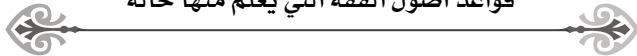
وَالظَّاهِرُ عَلَىٰ الْمُجْمَلِ .

وَالْحَقِيقَةُ عَلَىٰ الْمَجَازِ .

وَمَفْهُومُ الْمُوَافَقةِ عَلَىٰ مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ .

وَالْحَظرُ عَلَى الإِبَاحةِ ، وَعَلَى النَّدْبِ .





وقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى فِعْلِهِ.

والمُثِبُّ على النافي ؛ ما لم يُسْتَنِدِ النَّفِيُّ إلى عِلْمٍ
بالعَدَمِ.

والمُوجِبُ على الباقي.

والمُجْرَى على عُمُومِهِ على المَخْصُوصِ.

والمَقْبُولُ على ما دَخَلَهُ النَّكِيرُ.

وَمَا عُضِدَ بِكِتابٍ أو سُنَّةً أو عَمَلِ الْخُلُفَاءِ الرَّاشِدِينَ.

والثَّابِتُ بالإجماع على الثَّابِتِ بالنَّصِّ.

والمَرْجِحَاتُ كثيرةٌ ؛ ضَابطُها: اقترانُ أحَدِ الطَّرَفَيْنِ
بأمرٍ نَقْلِيٍّ أو اصطلاحِيٍّ أو عَقْلِيٍّ.

وَالْأَعْلَمُ